المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

تقرير حول مشاركة وفد عن البرلمان المغربي في أشغال المؤتمر الخامس للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد "GOPAC"

مانيلا/ جمهورية الفلبين: 30 يناير - 2 فبراير 2013

من إعداد: د. عبد اللطيف أسراج، رئيس قسم الجلسات العامة والتسجيل والنشر

كلمة السيد كريم غلاب

رئيس مجلس النواب ورئيس الوفد البرلماني المغربي في

أشغال الجلسة الثانية للمؤتمر الخامس لمنظمة برلمانيين ضد الفساد GOPAC

السيد ناصر الصانع رئيس المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد،

السيدات والسادة رؤساء وأعضاء البرلمانات،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني باسمي الخاص وباسم أعضاء الوفد المغربي أن أتوجه ببالغ الامتنان والتقدير إلى رئيس المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد على دعوته الكريمة لحضور أشغال هذا المؤتمر العالمي الخامس لمنظمة برلمانيين ضد الفساد.

كما أغتنم هذه المناسبة لأعبر عن تشكراتي الحارة لدولة الفلبين رئاسة وحكومة وبرلمانا وشعبا على ما تمت إحاطتنا به من كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال منذ وصولنا إلى هذا البلد الصديق الذي تجمعنا به علاقات متميزة على مختلف الأصعدة.

حضرات السيدات والسادة ،

إن آفة الفساد بأبعادها المختلفة لها تأثيرات سلبية على مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي دفع المملكة المغربية إلى اعتبار محاربة الفساد إحدى أولوياتها وأحد أوراشها الرئيسية.

وتجسيدا لذلك، فقد عمدت المملكة إلى سن مجموعة من الإصلاحات الجوهرية المرتبطة بمجال تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد، ضمن مسلسل متواصل، تُوج سنة 2011 بإصدار دستور جديد للمملكة.

وفي هذا الصدد، فقد تضمنت الوثيقة الدستورية عدة مقتضيات مهمة من شأنها تنمية ثقافة محاربة الفساد، وربط المسؤولية بالمحاسبة كالتنصيص صراحة على استقلالية القضاء وعلى ضمانات له، كالمعاقبة على حالات تنازع المصالح واستغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه، والوقاية من كل أشكال الانحراف المرتبطة بتدبير الإدارات والهيآت العمومية، والمعاقبة على الشطط في استغلال مواقع النفوذ والامتياز ومحاربة الاحتكار

والهيمنة وباقي الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة الحرة والمشروعة في العلاقات الاقتصادية، وتكريس الحق في الولوج إلى المعلومة وغيرها.

واستكمالا لهذه الجهود، فقد تم الارتقاء بمجموعة من الهيآت والمؤسسات الوطنية إلى هيآت ومؤسسات دستورية مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، ومؤسسة الوسيط، ومجلس المنافسة.

كما تم سن مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية في مجال محاربة الفساد، نذكر منها القانون المتعلق بالتصريح بالممتلكات، وقانون مكافحة غسل الأموال، وقانون تعليل القرارات الإدارية، وقانون حماية الضحايا والشهود والخبراء والمبلغين فيما يخص جرائم الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ وغيرها، ومدونة تحصيل الديون العمومية، ومدونة الصفقات العمومية، وقانون التدبير المفوض، فضلا عن المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد في 9 ماي 2007 وتنظيم مؤتمر دول أطراف هذه الاتفاقية بمراكش نهاية 2011، والتي كان من نتائجها إسناد الرئاسة لبلدنا للفترة المقبلة.

حضرات السيدات والسادة

إذا كان ورش محاربة الفساد شأنا عاما يستأثر باهتمام كافة السلطات العمومية، فإن البرلمان يعتبر حجر الزاوية ضمن هذه المؤسسات الوطنية، وذلك بحكم وظائفه الدستورية وصلاحياته القانونية. ولذلك كانت القناعة راسخة بأن تخليق المؤسسة البرلمانية يعد الخطوة الأولى في سبيل تطوير الأداء البرلماني، وتحسين صورة المؤسسة، وتعزيز الثقة مع المواطنين.

ونكتفي في هذا الإطار بالإشارة إلى بعض الأحكام التي تضمنتها الوثيقة الدستورية، مثل إقرار معايير معينة للدعم المالي للأحزاب، ومنع ظاهرة الترحال السياسي لأعضاء البرلمان، والتنصيص على جزاءات للبرلمانيين المتغيبين، وحصر الحصانة البرلمانية في إبداء الرأي والتصويت، ووجوب تصريح أعضاء البرلمان بممتلكاتهم.

وتكريسا لهذه التراكمات والمكتسبات، فإننا بصدد إعداد مدونة أخلاقية ذات بعد قانوني، تقوم على ترسيخ قيم الوطنية وإيثار الصالح العام، والمسؤولية والنزاهة، والالتزام

بالمشاركة الفعلية في أشغال البرلمان، واحترام الوضع القانوني للمعارضة البرلمانية، ولحقوقها الدستورية. ولقد سعدنا في هذا الإطار باستقبال رئيس المنظمة السيد ناصر الصانع وخبراء تابعين لها في يوم دراسي حول هذه المدونة بالرباط في نونبر الأخير.
حضرات السيدات والسادة،

إن ما نتوفر عليه كممثلين للأمة من اختصاصات دستورية، يعطينا وسائل هامة لمكافحة ظاهرة الفساد، وخاصة من خلال ما نتوفر عليه من صلاحيات في مجال الرقابة البرلمانية على السلطات الحكومية (وهو موضوع هذه الورشة)، وذلك بالنظر إلى الآليات المتنوعة التي نتوفر عليها لتتبع ومراقبة وتقييم العمل الحكومي، وفي مقدمتها الأسئلة، واللجان الدائمة للبرلمان، ولجن تقصي الحقائق، والمهام الاستطلاعية، ومناقشة والتصويت على قوانين المالية التي ترخص بفتح ميزانية الدولة، ومراقبة الإنفاق العمومي بطريقة فعلية ودقيقة، وتقييم السياسات العمومية، ومناقشة تقارير الهيآت والمؤسسات المستقلة أمام البرلمان.

وفي هذا الصدد نظن على أنه يجب تفعيل بشكل حقيقي الدور الرقابي للبرلمان وألا تقتصر هذه المراقبة على أنشطة روتينية أو نمطية/ أو سطحية وأن تذهب إلى عمق الأشياء، لأن البرلمان هو المؤسسة الوحيدة الكفيلة بالمحاسبة السياسية للحكومة ومن خلالها للأحزاب السياسية المكونة لها، وبذلك بتكامل مع السلطة القضائية.

إن السلطة القضائية تتوجه إلى الأشخاص الذاتيين طبعا أثناء ممارسة مسؤوليتهم، لكن تصدر أحكاما تتوجه إلى الأشخاص عندما تقف على ارتكاب اختلالات في تسييرهم، لكن الجزاءات السياسية والمؤسساتية لا يمكن أن تصدر إلا عن البرلمانات، ولولا هذا الدور الرقابي وممارسته في صلب الأشياء لن يتحقق التوازن المنشود والضروري لحسن سير النظام الديمقراطي ما بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

ففكرة الديمقراطية مبنية على توازن السلط وهذا التوازن يتوقف على حسن تفعيل هذه الرقابة البرلمانية.

وأريد هنا أن أؤكد على ثلاث تجارب مثلى تقوي الدور الرقابي للبرلمان:

1- إحداث وحدة افتحاص الميزانيات مكونة من خبراء وفنيين لهم القدرات والمؤهلات الضرورية في تحليل ودراسة مشاريع الميزانيات التي تعرضها الحكومات على البرلمان في إطار مناقشة قوانين المالية، وتضع هذه الوحدة رهن إشارة البرلمانيين كل تحاليلها بطريقة موضوعية وبحياد تام حتى يقوموا بمهامهم على أحسن وجه؛

2- إحداث لجنة دائمة لمراقبة الانفاق العمومي وهي " Public account commitee"، تقوم هذه اللجنة بتعاون مع الهيئات الأخرى التي تراقب المال العام أي السلط العليا للافتحاص كالمجلس الأعلى للحسابات أو NBA في بريطانيا بافتحاص صرف المال العام للتأكد من مدى نجاعة صرف كل درهم أو كل دولار والتأكد من "المقابل" الذي حصل عليه المواطنون؛

3- تفعيل تقييم السياسات العمومية: ويهدف هذا التقييم القياس من مدى بلوغ هذه السياسات الأهداف المتوخات منها بالاستناد إلى دراسات ميدانية علمية وموضوعية. ويمكن بلورة هذا التقييم عبر إحداث لجان خاصة بذلك أو من خلال تفعيل دور اللجان الدائمة ذات الاختصاص.

حضرات السيدات والسادة

إن التئامنا اليوم في هذا الملتقى الدولي الهام الذي يضم فعاليات من مختلف بقاع العالم، لا يمنعا من أن نتقاسم قيما إنسانية موحدة، لأننا نواجه تحديات ورهانات مشتركة. وضمن هذا المنظور، فنحن ملزمون بتوحيد المواقف، وتنسيق السياسات، بغية الوصول إلى حلول جماعية لتقوية مواقفنا وتمكيننا من بلورتها على الميدان فعليا وفي أحسن الظروف، يتعين علينا توسيع شبكة أعضاء منظمتنا البرلمانية من خلال إنشاء فروع جديدة لها، وضمان دعم أكبر لمشاركة البرلمانيات النساء في جميع الأوراش المتصلة بالموضوع. كما يتعين علينا أن نسهر على تعزيز قدراتنا الذاتية على تتبع وتنفيذ البرامج الخاصة بالوقاية من الفساد ومحاربته، وكذا إشراك المجتمع المدني والمواطنين والمواطنات بشكل عام .

تلكم كانت بعض الأفكار التي نود أن نتقاسمها معكم في هذا الملتقى الدولي الهام الذي نأمل أن يخرج بخلاصات تشكل أرضية وخارطة طريق لوضع استراتيجيات فعالة للوقاية من الفساد ومحاربته، لما فيه خير بلداننا.

وفي الختام أود أن أجدد الشكر والتقدير إلى كل من ساهموا في إعداد هذا المؤتمر والسهر على حسن تنظيمه، متمنيا لأشغالنا كامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد كريم غلاب يلقي كلمة باسم الوفد البرلماني المغربي في إحدى جلسات المؤتمر الخامس لمنظمة GOPAC

مساهمة الوفد البرلماني المغربي في الجلسة الثانية المخصصة لموضوع "الرقابة البرلمانية ودور التدقيق الجيد في مكافحة الفساد":

خلال هذه الجلسة، ساهم المستشار السيد عادل المعطي في أشغال هذه الجلسة بمداخلة جاء فيها:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الحاضرون،

فيما يتعلق بدور السلطة التشريعية في مراقبة أداء الحكومة، فإن البرلمان المغربي بغرفتيه يقوم وفق ما يخوله له الدستور، بالتتبع ومراقبة كل ما من شأنه أن يمثل اخلالا أو تجاوزا للقانون في مجال تدبير المؤسسات العمومية، من خلال عدة آليات منها:

- جلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية الموجهة من طرف البرلمانيين لأعضاء الحكومة؛
- جلسات المسائلة الشهرية للسيد رئيس الحكومة؛
- تكوين لجان تقصي الحقائق للوقوف على حالات الخلل في التدبير المالي للمؤسسات العمومية ومرافق الدولة التي تحوم حولها شبهة الفساد.

كما تجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للحسابات يضطلع بمهام تدقيق الحسابات والموازنات لمختلف المؤسسات العمومية والإدارات العامة والجماعات المحلية وطريقة صرفها، ويصدر في شأنها تقارير دورية، يمكن أن تحال على القضاء في حالة ثبوت تجاوزات، كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن المغرب أصدر مؤخرا قانونا يهدف إلى حماية الشهود والمبلغين عن حالة الفساد.

إلى جانب مؤسسات الدولة الموكول لها دستوريا بالسهر على مكافحة الفساد وضمان النزاهة والشفافية والمنافسة الحرة، أعطى الدستور الجديد للمملكة مكانة خاصة للمجتمع المدني كشريك لا غنى عنه للمساهمة في التصدي للظواهر المرتبطة بتفشي الفساد (الرشوة، التهرب الضريبي، التلاعب في الصفقات العمومية، نهب المال العام ...)، حيث تنشط عدة جمعيات من المجتمع المدني في عدة مجالات منها:

- حماية المال العام؛
- حماية المستهلك؛
- الشفافية؛
- محاربة جميع أشكال الرشوة.

وهنا يجب الإشارة بأن الحكومة الحالية أحدثت وزارة مكلفة بالعلاقة مع المجتمع المدني، حيث فتحت مع هذا الأخير عدة حوارات حول قضايا مجتمعية جوهرية وحول الإصلاحات التي ستباشرها في الأمد القريب والمتوسط (الحوار الوطني لإصلاح القضاء مثلا). كما أن البرلمان المغربي يبقى منفتحا على المجتمع المدني من خلال إشراكه مثلا في الأيام الدراسية التي ينظمها البرلمان بصفة منتظمة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الحاضرون،

إن محاربة الفساد لم يعد شعارا فقط بالنسبة للمملكة المغربية، بل أصبح ورشا واسعا يشارك فيه المجتمع المدني بجميع أطيافه، بل إن الدستور المغربي الذي صادق عليه الشعب المغربي، تعرض لهذه الظاهرة ووضع لمراقبتها آليات دستورية منها:

الفصل 36: الذي سن عقوبات زجرية على المخالفات المتعلقة بحالات:

- تنازع المصالح؛
- التسريبات المتعلقة بالتنافس النزيه؛
- مخالفات ذات طابع مالي.

الفصل 166: إحداث مجلس المنافسة كهيئة مستقلة في إطار تنظيم منافسة حرة ومشروعة بضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية..

الفصل 167: إحداث الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها من أجل الإشراف على:

- تتبع تنفيذ سياسات محاربة الفساد؛
- تلقي ونشر المعلومات في هذا الشأن؛
- المساهمة في تخليق الحياة العامة.

مساهمة الوفد البرلماني المغربي في الجلسة الخامسة المخصصة لموضوع "الشفافية في المشتريات العامة ومراقبة المجتمع المدني والشركات":

خلال هذا الاجتماع، تدخل **السيد عبد الله بوانو** باسم الوفد البرلماني المغربي، حيث تطرق إلى عدة نقط منها:

-التذكير ببعض مميزات المغرب في هذا المجال، حيث استعرض مقتضيات الدستور الجديد التي تجاوبت مع مطلب المجتمع المغربي في تخليق الحياة العامة ومكافحة الفساد وأيضا مع روح الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، وذلك من خلال التنصيص بوضوح على ربط المسؤولية بالمحاسبة، وعلى إحداث هيئات الحكامة الجيدة لإرساء قواعد المنظومة الوطنية للنزاهة والشفافية، والتنصيص في الفصل 27 على الحق في الولوج إلى المعلومة الذي حدد الاستثناءات في حماية ما يتعلق بالدفاع الوطني وأمن الدولة الداخلي والخارجي والحياة الخاصة للأفراد والوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية.

- وفي إطار تفعيل الدستور وملائمة التشريع الوطني مع الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، أشار السيد بوانو إلى أن الحكومة أصدرت عدة قوانين في هذا الشأن، كالقانون المتعلق بحماية الشهود والضحايا والخبراء والمبلغين عن جرائم الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ وغيرها، (بتاريخ 17 أكتوبر 2011) وهي منكبة بإعداد قوانين أخرى مؤطرة لهذا المجال، في حين أن البرلمان بصدد دراسة مقترح قانون يضمن حق المواطنين والمواطنات في الحصول على المعلومات.

كما شكلت هذا الاجتماع فرصة لطرح بعض التساؤلات في المجالات التالية:

-مركزة المشتريات وعلاقته بالحرية والتنافسية واستقلالية المؤسسات ومحاذير مركزة الارتشاء بقيمة أكبر ومبالغ أضخم؛

-نشر المعطيات والأثمنة السرية للإدارة قبل الإعلان العام وفتح واعتماد الصفقات؛

-فرز واعتماد قوائم ولوائح للمشتريات الدولية مثل القمح وغيره من المواد بأثمنة وتفاصيل محددة..؛

-اعتماد معايير تخص الصفقات العمومية في إطار التقييم الاستعراضي للدول بما يمكن من القيام بمقارنات على المستوى الدولي.

جانب من الحاضرين في اجتماع الفرع العربي "ARPAC" خلال المؤتمر الخامس لمنظمة "GOPAC"

مساهمة الوفد البرلماني المغربي في اجتماع منظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد" ARPAC (الفرع العربي لGOPAC):

خلال المؤتمر الخامس لمنظمة GOPAC، عقد الفرع العربي لهذه المنظمة (ARPAC) اجتماعا موسعا حضره ممثلي البرلمانات العربية المشاركة في المؤتمر، وقد شكل هذا الاجتماع فرصة لممثلي الشعب المحلية لتقديم حصيلتهم ومنجزاتهم على المستوى الوطني في مجال مكافحة الفساد وبحث سبل التعاون فيما بينها وتبادل التجارب من أجل تجاوز العقبات وتحقيق المزيد من المكاسب، خصوصا وأن الظرفية الحالية ملائمة لاتخاذ مبادرات جريئة والتحلي بالإرادة والعزم في مواجهة قلاع الفساد، حيث أصبح "إسقاط الفساد" شعارا موحدا في جميع الدول العربية ومطلبا شعبيا رئيسيا خصوصا في البلدان التي تعيش حراكا اجتماعيا وسياسيا منذ انطلاق موجة الربيع العربي.

وفي هذا الإطار، قدم د. **سعدي محمد عبد الله**، رئيس ARPAC عرضا حول أهم الأنشطة التي نظمتها المنظمة منذ تأسيسها في بيروت عام 2004 لمناقشة أفضل آليات

تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ومن بين هذه الآليات إنشاء "الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد" وإصدار "قوانين الإفصاح عن الذمة المالية" و"حرية الوصول إلى المعلومات" و"مكافحة غسل الأموال" وتشريعات تتصل بالشفافية في الإيرادات وفي التعيينات العامة وتكافؤ الفرص وغيرها من التشريعات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وقد أكد أغلب المتدخلين خلال هذا الاجتماع على ضرورة أن "تشكل الانتفاضات التي شهدتها عدد من الدول العربية مناسبة ليس فقط للمطالبة بالحرية والديمقراطية، وإنما أيضا للمطالبة بمكافحة الفساد واستئصاله من أوكاره، إذ أكدوا أن موجة التحولات التي يمر بها العديد من البلدان العربية منذ أوائل سنة 2011 أظهرت توق مجتمعات المنطقة إلى الشفافية والمشاركة في الحياة السياسية، إذ لا يجب إغفال أن فئة الشباب تشكل نسبة مرتفعة من السكان، وهم يتوقون إلى أنظمة حكم شفافة وخالية من الفساد.

كما أجمع جل المتدخلين على أن عملية مكافحة الفساد تحتاج قبل كل شيء إلى "إرادة سياسية جادة وتعاون السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية وتنفيذ بنود اتفاقية مكافحة الفساد بكافة بنودها"، معتبرين بأن الفساد يمثل العقبة الأساسية أمام دفع عجلة التنمية والتطور في الدول العربية.

من جانبه قدم **المستشار ذ. عبد اللطيف أعمو** خلال هذا الاجتماع تحليلا اجتماعيا مركزا لظاهرة تفشي الفساد في المجتمعات العربية، إذ ذكر بأن الثقافة السائدة في المنطقة كانت تتقبله وتعتبره "قدرا لا يمكن تغييره"، مشيرا بأن المجتمعات العربية عرفت تحولات جذرية جعلها تكتشف بأن الفساد هو عدوها الأساسي، وهو ما جعلها تنتفض وترفع شعارا موحدا في كل الدول وهو "إسقاط الفساد"، مؤكدا ب"أن الثورة العربية يجب أن تقطع أشواطها بهدوء وأن تستمر من أجل إصلاح وتقوية المجتمع، فالفساد آفة قديمة لا دين له ولا عرق ولا وطن وقد اكتشف العقل المجتمعي بأن الفساد هو سبب ويلاته وما يصله من مآسي".

كما أضاف ذ. أعمو في تدخله بأنه حان الأوان لتضافر الجهود وتبادل الخبرات من أجل التغلب على آفة الفساد على مستوى منطقة الدول العربية، وأن منظمة ARPAC تشكل إطارا مناسبا لذلك، وهنأ بهذه المناسبة أصحاب الفكرة والجهود التي يبذلونها في جمع البرلمانيين والناشطين بالشأن العام والعمل على تقوية قدراتهم في مكافحة الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية وحكم القانون. كما أكد بأنه من الضروري أن تفتح فروع المنظمة داخل البرلمانات العربية للترويج لأنشطتها واستقطاب البرلمانيين الذين يؤمنون برسالتها لتشكيل قوة ضغط فاعلة داخل البرلمان وعلى الحكومة، وذلك من أجل تسريع تنفيذ جميع الإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

كما ذكر السيد أعمو بالعديد من الظواهر المشيئة في الحياة السياسية العربية لها ارتباط مباشر بالفساد السياسي كوصول بعض المنتخبين إلى البرلمان عن طريق شراء الذمم واستعمال المال الحرام، وهو ما يجب التصدي له عبر سن قوانين ملائمة واتخاذ إجراءات مصاحبة لها في أقرب الآجال حتى لا يفقد المواطنون ثقتهم في المؤسسات التي يعول عليها مكافحة الفساد وتبني قضاياهم الاجتماعية والاقتصادية.

من جهتها عبرت **السيدة النائبة خديجة الرويسي** خلال مداخلتها على ضرورة التكثيف من الجهود عبر عقد مناظرات وطنية وإقليمية من أجل التعبئة الشاملة للتصدي للفساد ومحاربة الرشوة من خلال مقاربة تتوخى إشراك أكبر عدد ممكن من المتدخلين حتى يكون هذا الورش ورشا يستنهض كل الطاقات، كما ألحت على ضرورة الإسراع في تأسيس كل فروع بلدان الربيع العربي وتقديمهم الدعم اللازم لصياغة دساتير وطنية تنص على إحداث آليات مستقلة لمحاربة الفساد ودمج منظومة النزاهة والشفافية والتشريعات المرتبطة بتنفيذ كافة بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وفي الأخير أكدت السيدة النائبة على أهمية التنسيق مع الفروع الأخرى مثل فرع إفريقيا جنوب الصحراء، لأن هذه الأخيرة تشكل امتدادا طبيعيا لمنطقتنا العربية.

وخلال اجتماع منظمة ARPAC تم **تكليف النائب السيد عبد الله بوانو** من أجل السهر على مواكبة تأسيس الفروع الأخرى للمنظمة على مستوى دول المغرب العربي وخاصة فرع ليبيا وتونس وموريتانيا.

وفي هذا السياق، أشار السيد سعدي محمد عبد الله بأن منظمة ARPAC تشتغل بتنسيق وتعاون كبيرين مع المنظمة العالمية GOPAC وهي تشتغل حاليا على مواضيع ذات أهمية قصوى في مجال تطوير الآليات المناسبة لمكافحة الفساد على مستوى الدول العربية بصفة عامة ودول "الربيع العربي" بصفة خاصة، إذ أكد على أنه بالرغم من تغيير الأنظمة السياسية في هذه الأخيرة، فإن العقليات السائدة لم تتغير إذ أن البيروقراطية الإدارية لازالت على حالها ويلاحظ انعدام الشفافية في تفويت الصفقات العمومية وفي الحسابات المرتبطة بالصناعات الاستخراجية.

ولتجاوز هذا الوضع، فإن المجتمعون قدموا بتوصيات تطالب بضرورة التعجيل على تنظيم ورشات تدريبية للبرلمانيين العرب من أجل تعزيز قدراتهم في مجال مراقبة عائدات الصناعات الاستخراجية (البترول والغاز الطبيعي ...)، وطرق استرجاع الأموال المنهوبة والأصول والممتلكات التي تم تهريبها إلى الخارج من طرف رموز الأنظمة المطاحة بها ومن طرف المسؤولين الحكوميين المتورطين في قضايا الفساد و العمل على إنشاء فريق من الخبراء لإصدار التشريعات التي تهدف إلى مكافحة الفساد على مستوى البرلمانات الوطنية.